تقرير مراجعي الحسابات

إرنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
برج طريق الملك – الدور الثالث عشر
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
ص. ب 1994
جدة 21441
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيسي الرياض
ترخيص رقم 323/11/45
سجل تجاري رقم 4030276644

كي بي إم جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
مركز زهران للأعمال، الدور التاسع
شارع الأمير سلطان
ص.ب 55078
جدة 21534
المملكة العربية السعودية
ترخيص رقم 323/11/46 بتاريخ 1412/9/7هـ

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

إلى السادة مساهمي البنك الأهلي التجاري (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للبنك الأهلي التجاري ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2020م، وقائمة الدخل الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى من 1 إلى 46.

وفي رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020م وأدائها المالي الموحد، وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليها مجتمعة باسم "المعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية).

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسة

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. لكل أمر من أمور المراجعة تم إضافة وصف عن كيفية معالجة الأمور المذكورة من خلال مراجعتنا في السياق أدناه:

أمر المراجعة الرئيسي	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالجت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل التمويل والسلف	كما في 31 ديسمبر 2020م، بلغ إجمالي تمويل وسلف المجموعة مبلغ 355.500 مليون ريال سعودي (2019م: 289.205 مليون ريال سعودي) مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ 8.791 مليون ريال سعودي (2019م: 7.362 مليون ريال سعودي) تم الاحتفاظ به. اعتبرنا مخصص خسائر الائتمان أمر مراجعة رئيسي، نظراً لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن أحكاماً جوهرية من الإدارة، وهذا له تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى عدم تيقن عالي حول الوضع الاقتصادي الكلي بالتحديد وزيادة مستويات الحكم المطلوبة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (9) – "الأدوات المالية" (المعيار الدولي للتقرير المالي 9). تتضمن مجالات الحكم الرئيسة ما يلي: 1. تصنيف التمويل والسلف ضمن مراحل كالمرحلة الاولى والثانية والثالثة بناء على تحديد: (أ) التعرض للمخاطر التي أدت إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، و (ب) التعرضات التي أدت إلى الانخفاض في القيمة / التعثر بشكل فردي. وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (9)، تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الاثني عشر شهراً القادمة ("الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً")، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها أو تعثرها. وفي هذه الحالة يعتمد المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة التي من المتوقع أن تنشأ على مدى فترة التمويل والسلف ("الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الكلي"). طبقت المجموعة احكاماً لتحديد وتقدير احتمالية المقترضين الذين قد يعانون من زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، بغض النظر عن برامج الدعم الحكومي التي أدت إلى تأجيل الدفعات إلى فئة محددة من الاطراف المقابلة. لم يتم اعتبار الدفعات المؤجلة على انها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بحد ذاتها. 2. إن الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لتحديد احتمال التعثر، والخسارة من التعثر المفترض، ومخاطر التعثر تتضمن على سبيل المثال لا الحصر تقييم الوضع المالي للطرف المقابل، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والافتراضات المتطورة والمستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المتعلقة بها والترجيحات المعنية للاحتمالات المتوقعة. 3. إن الحاجة لتطبيق نموذج مخصصات إضافية باستخدام حكم من خبير ائتماني لبيان جميع عوامل الخطر ذات الصلة قد لا يمكن تحديدها في نموذج خسائر الائتمان. إن تطبيق مثل هذه الاحكام، وتحديداً في ضوء الجائحة العالمية، أدى إلى ظهور تقديرات عدم تأكد أكبر حيال خسائر الائتمان المتوقعة وبالتالي أثرت على مخاطر المراجعة ذات الصلة كما في 31 ديسمبر 2020م. راجع الإيضاح 3-26 ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتعلق بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 2-5 (ج) الذي يتضمن الافصاح عن التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية الجوهرية المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، ومنهجية تقييم الانخفاض في القيمة المطبقة من قبل المجموعة، والإيضاح 7-2 الذي يتضمن الافصاح عن الانخفاض في القيمة مقابل القروض والسلف، والإيضاح 33 لمزيد من التفاصيل حول تحليل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل التي أخذت في الاعتبار لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة والإيضاح 43 حول تأثير جائحة كوفيد-19 على خسائر الائتمان المتوقعة.	• قمنا بفهم إجراءات الإدارة في تقييم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بخصوص التمويل والسلف بما في ذلك نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة والسياسة المحاسبية، والمنهجية وكذلك التغييرات الرئيسية التي تم إجراؤها في جائحة كوفيد-19. • قمنا بمقارنة السياسة المحاسبية للمجموعة والمنهجية الخاصة بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (9). • قمنا بتقييم تصميم وتطبيق وكذلك فحصنا كفاءة تشغيل الضوابط الرقابية الرئيسية (بما فيها الضوابط الرقابية العامة وفي التطبيقات لـ"تقنية المعلومات" ذات العلاقة) فيما يتعلق بـ: - نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، - تصنيف المقترضين ضمن مراحل مختلفة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان في الوقت الملائم وتحديد التعثر / التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي، و - انظمة تقنية المعلومات والتطبيقات التي تتعلق بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة، و - تكامل بيانات المدخلات في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. • بالنسبة لعينة من العملاء، قمنا بتقييم: - التصنيفات الداخلية التي حددتها الإدارة، بناءً على النماذج الداخلية للمجموعة، واخذنا التصنيفات المحددة في الاعتبار مقابل ظروف السوق الخارجية ومدى توفر معلومات الصناعة، وبالتحديد بالرجوع إلى تأثيرات جائحة كوفيد-19، وقدرنا انها متوافقة مع التصنيفات المستخدمة كمدخلات في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. - مراحل خسائر الائتمان المتوقعة التي حددتها الإدارة، و - إجراءات الإدارة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. فحصنا مدى ملاءمة المعايير الخاصة بالمجموعة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد التعرض لـ"التعثر" و"الانخفاض في القيمة بشكل فردي"، وتصنيفاتها على مراحل. إضافة إلى ذلك، بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بتقييم مدى كفاية تصنيف المراحل المقابلة بما في ذلك العملاء الذين كانوا مؤهلين للدفعات المؤجلة بموجب برامج الدعم الحكومية (مع تركيز محدد على العملاء الذين يعملون في القطاعات التي تأثرت بشكل كبير بجائحة كوفيد-19). قمنا بتقييم إجراءات الحوكمة التي وضعتها المجموعة والعوامل النوعية التي أخذتها المجموعة في الاعتبار عند تطبيق المخصصات الإضافية او عمل تعديلات على مخرجات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وذلك نظراً للقيود على البيانات والنموذج أو أي شيء آخر. قمنا بتقييم معقولية الافتراضات الاساسية التي طبقتها المجموعة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الافتراضات المستقبلية وبالتحديد أخذ عدم اليقين والتقلبات ضمن السيناريوهات الاقتصادية نتيجة جائحة كوفيد-19 في الاعتبار. قمنا بفحص مدى اكتمال ودقة البيانات التي تتعلق باحتسابات خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020م. وحيثما اقتضى الأمر، قمنا باستخدام متخصصين، بما في ذلك متخصصين في تقنية المعلومات لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات وتقييم معقولية الافتراضات المستخدمة، وبالتحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية والسيناريوهات الاقتصادية الكلية واحتمالية الترجيحات. قمنا بتقييم مدى كفاية الافصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالجت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
تصنيف الاستثمارات	كما في 31 ديسمبر 2020م، بلغ إجمالي استثمارات المجموعة مبلغ 145,032 مليون ريال سعودي (2019م: 134,255 مليون ريال سعودي) مقابل مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ 179 مليون ريال سعودي (2019م: 178 مليون ريال سعودي) تم الاحتفاظ به كما في 31 ديسمبر 2020م. تشمل هذه الصكوك، والسندات، وصناديق التحوط والصناديق المشتركة والأسهم المدرجة وغير المدرجة والاستثمارات في الأسهم الخاصة الأخرى. وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (9)، تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية: استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة، استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، واستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تعتمد هذه التصنيفات بشكل عام (فيما عدا أدوات حقوق الملكية والمشتقات) على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونماذج الأعمال المحتفظ بها ضمنها. تم اعتبار تصنيف الاستثمارات أمراً رئيسياً للمراجعة، مع الأخذ في الاعتبار أن المعيار الدولي للتقرير المالي (9) يتطلب حكماً هاماً في إجراء اختبار خصائص التدفق النقدي التعاقدي وتقييم نموذج الأعمال. راجع الإيضاح 5-2 (ط) حول القوائم المالية الموحدة الخاص بالأحكام الجوهرية المطبقة في تحديد تصنيف الاستثمارات، والإيضاح 4-3 لأهم السياسات المحاسبية المتعلقة بالتصنيف.	شملت إجراءات مراجعتنا، استجابةً للمخاطر الجوهرية المرتبطة بتصنيف استثمارات المجموعة، تقييم مدى ملاءمة وكفاية معايير التصنيف وقمنا بتنفيذ الإجراءات الواردة أدناه. • تحققنا من سياسة تصنيف الاستثمارات الخاصة بالمجموعة وقارناها بمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (9). • بالنسبة لعينة من الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة، فقد تأكدنا من مدى ملاءمة التصنيف من خلال التحقق من أن كل أصل مالي يستوفي كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه كأصل بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل: - الأصل محتفظ به ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و - الشروط التعاقدية للأصل المالي تؤدي إلى تدفقات نقدية في تواريخ محددة تمثل فقط مدفوعات من أصل المبلغ وفائدة على أصل المبلغ القائم (إختبار "ضوابط مدفوعات أصل المبلغ وفائدة على أصل المبلغ"). • قمنا بتقييم ما إذا كانت الزيادة في تكرار وقيمة مبيعات الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، نتيجة الانحدار في جودة الائتمان الخاصة بالمقترض او المصدر للأصل المالي، نتيجة لجائحة كوفيد-19 ، وأنها تتوافق مع الغرض من الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. • بالنسبة لعينة من الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فقد تأكدنا من مدى ملاءمة التصنيف من خلال التحقق من أن أداة الدين يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا استوفت الشرطين التاليين وهي غير محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل: - الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال والذي يتحقق الغرض منه عن طريق تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و - الشروط التعاقدية للأصل المالي تؤدي إلى تدفقات نقدية في تواريخ محددة لتدفقات النقدية حيث تمثل فقط مدفوعات من أصل المبلغ وفائدة على أصل المبلغ القائم (اختبار "ضوابط مدفوعات أصل المبلغ وفائدة على أصل المبلغ"). • قمنا بتقييم مدى كفاية الافصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة.
الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية للاستثمارات المدينة المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	كما في 31 ديسمبر 2020م، كان لدى المجموعة إجمالي استثمارات في أدوات الدين المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 133,309 مليون ريال سعودي (2019م: 123,657 مليون ريال سعودي) مقابل مخصص انخفاض القيمة بمبلغ 179 مليون ريال سعودي تم الاحتفاظ به كما في 31 ديسمبر 2020م (2019م: 178مليون ريال سعودي). تتضمن هذه الاستثمارات صكوك وشركات وسندات حكومية وشبه حكومية وسندات أخرى تخضع لمخاطر الانخفاض في القيمة سواء نتيجة لظروف السوق المعاكسة و/أو قيود السيولة التي يواجهها المصدرون. نظراً لعنصر الذاتية المتلازم في عملية تحديد وحساب مخصص الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية، فإن الأمر يتطلب استخدام الإدارة لأحكام هامة. وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (9)، يتعين على الإدارة تحديد وإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة ("الخسائر الائتمانية المتوقعة"). واستلزم ذلك ممارسة حكم هام، خصوصاً في مجالات تصنيف الاستثمارات إلى المراحل 1و2و3 كما هو منصوص عليه في المعيار الدولي للتقرير المالي (9)، وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتحديد فترات المعالجة واحتساب احتمالية التعثر وخسارة التعثر ونسب الخسارة الافتراضية للأطراف المقابلة.	شملت إجراءات مراجعتنا، استجابةً للمخاطر الكبيرة المرتبطة بمخصص انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية الخاصة باستثمارات ديون المجموعة والمحتفظ بها بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقييم مدى ملاءمة وكفاية مخصصات الانخفاض في القيمة المقابلة وقمنا باتخاذ الإجراءات التالية: • قمنا بتقييم التصميم والتنفيذ وفحصنا فعالية التشغيل للضوابط الرقابية الرئيسية على عمليات الإدارة لتحديد مخصص الانخفاض في القيمة مقابل الاستثمار في أدوات الدين المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. • قمنا بالتحقق من مدى ملاءمة تحديد المجموعة للزيادة الهامة في مخاطر الائتمان والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات في مراحل مختلفة. • بالنسبة للمخصص مقابل أدوات الدين المصنفة كمرحلة 1، ومرحلة 2، ومرحلة 3، توصلنا إلى فهم لمنهجية التخصيص في المجموعة، وقمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية وكفاية البيانات المستخدمة. وبالنسبة لعينة من الاستثمارات في أدوات الدين، تحققنا من مدى ملاءمة تحديد التعرض عند التعثر، واحتمال التعثر، والخسارة من التعثر المستخدمة في حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

أمر المراجعة الرئيسي	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالجت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية للاستثمارات المدينة المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)	وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (9) تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الاثني عشر شهراً القادمة ("الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا")، ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها أو تعثرها. في هذه الحالة يستند المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الاستثمارات ("الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الكلي"). كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى عدم تيقن عالي حول الوضع الاقتصادي الكلي بالتحديد وزيادة مستويات الحكم المطلوبة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. علاوة على ذلك، عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية منخفض القيمة الائتمانية، فإن المجموعة تأخذ الملاءة الائتمانية في الاعتبار كما تظهر في عوائد السندات / الصكوك ويتم تقييمها من وكالات التصنيف، وقدرة البلد على الوصول إلى الأسواق المالية لإصدار دين جديد، واحتمال إعادة هيكلة الدين، وآليات الدعم الدولية القائمة لتوفير الدعم اللازم لذلك البلد، وكذلك النية التي تعكسها البيانات العامة للحكومات والوكالات لاستخدام هذه الآليات. وبما أن استثمارات الدين تشكل أحد المكونات الهامة في الموجودات الموحدة للمجموعة، واستنادا إلى أهمية الأحكام المطبقة من قبل الإدارة في الجوانب السابق ذكرها، فقد اعتبرنا الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل أدوات الدين المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للمجموعة أمر مراجعة رئيسي. راجع الإيضاح 5-2 (ج) حول القوائم المالية الموحدة للأحكام الجوهرية المطبقة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، والإيضاح 2-6 للحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والإيضاح 33 لإستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان وتحليل جودة الائتمان فيما يتعلق بالاستثمارات.	قمنا باختبار تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لأدوات دين أصدرها مصدرون يعملون في قطاعات ذات عُرضة للمخاطر على ضوء جائحة كوفيد-19 وقمنا بتقييم ما إذا كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الكلي ازدادت. قمنا أيضاً بالتحقق من مدى معقولية ومبررات الإدارة للمخصصات الإضافية. وحيثما اقتضى الأمر، قمنا باستخدام متخصصين، بما في ذلك متخصصين في تقنية المعلومات وخبراء نماذج المخاطر المالية، للتأكد من إعادة معايرة النموذج الذي تم بناءه وحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة ودقة البيانات. قمنا بتقييم مدى كفاية الافصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة. لم تكن هناك أي مخاطر تم تحديدها ليتم تخفيض قيمتها بشكل فردي مُصنفة ضمن المرحلة 3 كما في 31 ديسمبر 2020م.
تقييم الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة غير المتداولة المدرجة بالقيمة العادلة	كما في 31 ديسمبر 2020م، بلغت القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المشتقة وغير المشتقة غير المتداولة بالقيمة العادلة بإجمالي مبلغ 40,205 مليون ريال سعودي (2019م: 37,903 مليون ريال سعودي) ومبلغ 9,744 مليون ريال سعودي (2019م: 6,082 مليون ريال سعودي)، على التوالي. يتم تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات المالية من خلال تطبيق طرق تقييم والتي عادة ما تتضمن ممارسة احكام من الإدارة واستخدام افتراضات وتقديرات. يتواجد عدم التأكد من التقديرات لتلك الادوات غير المتداولة في سوق نشط (غير متداولة) عندما تستخدم أساليب النموذج الداخلي: • مدخلات تقييم جوهرية يمكن ملاحظتها (أي المستوى 2 من الاستثمارات)، و • مدخلات تقييم جوهرية لا يمكن ملاحظتها (أي المستوى 3 من الاستثمارات)، و يعتبر عدم التأكد من التقديرات عالياً تحديداً للاستثمارات ضمن المستوى الثالث. أدى كل من توقف الأعمال والآثار الاقتصادية لـ كوفيد-19 إلى زيادة درجة عدم التأكد من التقديرات للقيمة العادلة للاستثمارات غير المتداولة.	• قمنا بتقييم والتنفيذ وفحصنا فعالية التشغيل للضوابط الرقابية على: • إجراءات الإدارة في تنفيذ تقييم الادوات المالية المشتقة وغير المشتقة غير المتداولة والتي لا يتم تداولها في سوق نشط، و • نظام تقنية المعلومات وتكامل معلومات وبيانات محفظة الاستثمارات المحتفظ بها. • قمنا بتقييم طرق التقييم والمدخلات ومعقولية الافتراضات التي استخدمتها الإدارة في تقييم الادوات المالية المشتقة وغير المشتقة غير المتداولة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	لماذا تعتبر بالغة الاهمية	كيف عالجت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
تقييم الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة غير المتداولة المدرجة بالقيمة العادلة (تتمة)	تم اعتبار تقييم المجموعة للادوات المالية المشتقة وغير المشتقة غير المتداولة ضمن الفئتين (2) و(3) كأمر مراجعة رئيسي نظراً لدرجة التعقيد في تقييم هذه الاستثمارات وأهمية الاحكام والتقديرات التي قامت بعملها الإدارة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 5-2 (أ) حول القوائم المالية الموحدة للاطلاع على تفاصيل الاحكام الجوهرية المطبقة في تقييم الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة غير المتداولة المدرجة بالقيمة العادلة، والإيضاح 37 الذي يبين منهجية تقييم الاستثمارات التي استخدمتها المجموعة والأحكام والتقديرات الجوهرية.	اختبرنا تقييماً لعينة من الادوات المالية المشتقة وغير المشتقة غير المتداولة. وكجزء من إجراءات المراجعة هذه، قمنا بتقييم المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم مثل التدفقات النقدية ومعدلات الخصم المستخدمة والبيانات المقارنة للمنشأة وخصومات السيولة ومقارنتها مع البيانات الخارجية. بالإضافة إلى إجراء اختبار بشكل مستقل لتقييم المشتقات، قمنا أيضا بفحص تقييم عينات مختارة مقابل بيانات التقييم الصادرة عن تقييم الطرف المقابل. • قمنا بتقييم مدى كفاية التسلسل الهرمي للأدوات المالية وأخذنا في الاعتبار الافصاحات ذات الصلة للمعيار الدولي للتقرير المالي (9) في القوائم المالية الموحدة.
برامج دعم البنك المركزي السعودي والمنحة الحكومية ذات الصلة	تجاوباً مع جائحة كوفيد-19، أطلق البنك المركزي السعودي عدداً من المبادرات التي تتضمن برامج دعم السيولة للبنوك وبرنامج التمويل لدعم القطاع الخاص. أطلق برنامج التمويل لدعم القطاع الخاص في مارس 2020م لتقديم الدعم اللازم للمنشآت المتناهية الصغر والمتوسطة. تضمن برنامج التمويل لدعم القطاع الخاص برنامج الدفعات المؤجلة حيث قام البنك بتأجيل الأقساط مستحقة الدفع على المنشآت المتناهية الصغر والمتوسطة خلال الفترة من 14 مارس 2020م إلى 31 مارس 2021م. ومن أجل تعويض البنك عن الخسائر التي تكبدها فيما يتعلق ببرنامج التمويل لدعم القطاع الخاص، إلى جانب برنامج دعم السيولة، استلم البنك ودائع دون فوائد / أرباح بتواريخ استحقاق مختلفة من البنك المركزي السعودي بإجمالي مبلغ 16,6 مليار ريال سعودي. تم تحديد الفرق بين القيمة العادلة لهذه الودائع عند الاعتراف الاولي (أو قبل التعديل) باستخدام معدلات السوق لودائع ذات قيمة وفترة استحقاق مماثلة، واعتبرت القيمة الاسمية (أو القيمة الدفترية قبل التعديل) على أنها منحة حكومية وتمت المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 20: "المنح الحكومية" اعتبرنا المحاسبة عن الودائع المستلمة وفقاً لبرنامج الدعم الخاص بالبنك المركزي السعودي كأمر مراجعة رئيسي وذلك: • لان هذه الودائع تمثل أحدثاً هامة ومعاملات جوهرية حدثت خلال السنة وبالتالي تطلبت الاهتمام العالي من المراجعين. • لان اثبات وقياس المنحة الحكومية تضمن حكماً جوهرياً من الإدارة على سبيل المثال لا الحصر: - تحديد معدل الخصم الملائم الذي سيتم استخدامه، و - تحديد الغرض من كل وديعة منفردة من أجل تحديد زمن الاثبات للمنحة ذات الصلة. الرجاء الرجوع إلى الإيضاح 42-3 لأهم السياسات المحاسبية حول القوائم المالية الموحدة - السياسة المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة عن المنح الحكومية والإيضاح 43 حول الافصاح الخاص ببرامج دعم البنك المركزي السعودي وتفاصيل المنحة الحكومية المستلمة خلال السنة من البنك المركزي السعودي.	حصلنا على فهم بخصوص البرامج والمبادرات المتنوعة التي اتخذها البنك المركزي السعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وقيمنا أهداف الودائع التي تلقتها المجموعة فيما يتعلق بذلك لتقييم ملاءمة تطبيق معيار المحاسبة الدولي 20 (والاعتراف بالمنحة الحكومية) من قبل المجموعة. لقد تحققنا من دقة احتساب المنحة الحكومية (بما في ذلك معدل الخصم المستخدم) وقمنا بتقييم مدى ملاءمة توقيت الاعتراف بالمنحة الحكومية من قبل المجموعة. قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020م

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي للمجموعة. وتتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولم ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي فيها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الاخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وأثناء القيام بذلك نأخذ في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة أو أنها تبدو خاطئة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للمعلومات الأخرى، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة، وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ونظام الشركات، ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية، والنظام الاساسي للبنك، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشّف دائما عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.
- الحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة حسابات المجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا في المراجعة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة.

كما اننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وابلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، ووسائل الحماية ذات العلاقة، حيثما يتطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تُعَد الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى

بناءً على المعلومات التي توافرت إلينا، لم يلفت انتباهنا شيء عند تنفيذ إجراءات مراجعتنا يجعلنا نعتقد أن البنك غير مُلتزم بمتطلبات نظام الشركات، ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

عن إرنست ويونغ
(محاسبون قانونيون)
ص.ب 1994
جدة 21441
المملكة العربية السعودية

حسين صالح عسيري
محاسب قانوني
ترخيص رقم 414

عن/ كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 55078
جدة 21534
المملكة العربية السعودية

د. عبد الله حمد الفوزان
محاسب قانوني
ترخيص رقم 348

4 رجب 1442هـ
الموافق 16 فبراير 2021م